



«مالية دبي» تستكمل تمويل «ترام الصفوح» بـ 675 مليون دولار

استكملت دائرة المالية في دبي، بنجاح، عملية تمويل قيمتها الإجمالية 675 مليون دولار بالعملة المزدوجة (الدرهم والدولار)، وذلك لمواصلة تشييد المرحلة الأولى من مشروع «ترام الصفوح» في دبي، والتي ستشمل بناء مسار يمتد مسافة 10 كيلومترات، ويبدأ من «مرسى دبي» وصولاً إلى «قرية المعرفة». وأفاد بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي، أمس، نقلاً عن دائرة المالية، بأن الصفقة تشمل قرضاً بقيمة 401 مليون دولار لمدة 13 سنة، مضموناً من وكالات ائتمان الصادرات الفرنسية كوفيس، والبلجيكية أو إن دي دي، ويستحق على مدى 10 سنوات تبدأ من عام 2015. وأضاف أن «الصفقة تشمل تسهيلات للإجارة الإسلامية لمدة ست سنوات بقيمة 274 مليون دولار، مناصفة ما بين الدولار والدرهم مستحقة على مدى ثلاث سنوات ابتداءً من عام 2015 أيضاً. وقال المدير العام لدائرة المالية في دبي، عبدالرحمن آل صالح، إن «المشاركة القوية والايجابية في التمويل، تعكس الثقة الراسخة والمتنامية لدى المصارف العالمية في رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وفي اقتصاد الإمارة». وأكد استمرار حكومة دبي في دراسة سبل متنوعة لتحسين استراتيجيات التمويل، لافتاً إلى أن تمويل وكالة ائتمان الصادرات، مثال ناجح لهذه الاستراتيجية. وتابع آل صالح: لقد تمكنا من تحقيق التمويل على المدى الطويل بأسعار تنافسية. يُذكر أن حكومة دبي فوّضت كلاً من سيتي بنك ودويتشه بنك وإتش إس بي سي بصفتها البنوك الرئيسية لإدارة عمليات التمويل.

المصدر: الامارات اليوم

تعليق:

تتمثل صيغ التمويل الإسلامي في :

1/ **المضاربة:** أ- تقدم تمويلاً نقدياً يتمتع بمرونة واسعة في الاستخدام في المضاربة المطلقة ومرونة مقيدة في المضاربة المقيدة. ب- يتم تحديد نسب توزيع الربح على الطرفين مسبقاً في شكل حصة شائعة لكل من المضارب ورب المال. ج- يتمتع بمرونة أكبر في تحديد حصص الربح.
2/ **المشاركة:** أ. تقدم تمويلاً نقدياً في غالب الأحيان. ب. يسهم كل الشركاء بحصة في رأس المال. ج. يمكن توزيع الربح بحسب اتفاق الشركاء مع تحديد هامش للإدارة. د. نسب توزيع الربح تحدد مسبقاً عند توقيع العقد.

(ب) الصيغ القائمة على الديون:

المرابحة: (1) تقدم سلعة حاضرة للعميل ونقود آجلة للبنك. (2) يمثل ربح البنك والذي يحدد مسبقاً من وجهة نظر التحليل المالي كلفة تمويل لطالب السلعة إذ يمثل هذا الربح بين الثمن الحاضر في السوق والثمن المؤجل للمرابح.

الإجارة: (1) تمثل عائداتاً نقدياً لمالك الأصل. (2) يمكن تحديد الأقساط الإيجارية الكلية على ضوء جملة عوامل من بينها التكلفة الكلية لحيازة الأصل. (3) الأصل يظل مملوكاً للمؤجر مما يمكن من تداول صكوك الإجارة بيعاً وشراءً.

السلم: (1) يوفر تمويلاً نقدياً للمسلم إليه لأنه يمكن المسلم إليه من بيع سلعته المؤجلة بسعر نقدي حاضر. (2) لا يشترط أن يستخدم المسلم إليه رأسمال السلم في الحصول على سلعة السلم، وله أن يستخدمه كما يشاء. (3) يصعب معرفة تكلفة التمويل المتمثلة في الفرق بين سعر البيع الحالي والسعر المتوقع عند تسليم السلعة بصورة قطعية. (4) أخذ النظام المصرفي السوداني سياسة إزالة الغبن أو تطبيق مبدأ الإحسان في عقد السلم خاصة عندما يحين أجل السلم ويكون السعر قد تغير تغيراً كبيراً مما يلحق ضرراً بأحد الطرفين.

الاستصناع: (1) يوفر تمويلاً عينياً (سلع وأصول) (2) يمكن تحديد هامش الربح كنسبة من التكلفة الكلية على ضوء العلاقة التعاقدية بين طرفيه. (3) لا يمكن تداول دينه إلا بشرط تداول الدين المعروفة والمرتبطة بالقيمة الاسمية وأجل التسديد كالمرابحة.

الدولية



سوفيت تقول انها مستعدة لطرد البنك المركزي الايراني من شبكتها
صفحة 02 ◀

منطقة اليورو تعاني الركود في النصف الأول من عام 2012
صفحة 02 ◀

الاقليمية



مصادر بصناعة النفط: صادرات السعودية قفزت مؤخراً الي 9 ملايين ب/ي
صفحة 03 ◀

مصر.. "سوميد" يمكنه نقل نفط الخليج إذا أغلق "هرمز"
صفحة 03 ◀

المهنية



بحث تطبيق الميزانية الصفرية على مستوى امارات الدولة
صفحة 04 ◀

«مالية دبي» تستكمل تمويل «ترام الصفوح» بـ 675 مليون دولار
صفحة 04 ◀

المقال الأسبوعي

الموازنة الصفرية
صفحة 06 ◀



26 فبراير 2012

سويقت تقول انها مستعدة لطرد البنك المركزي الايراني من شبكتها

قال مساعد بالكونجرس ان مؤسسة (سويقت) وهي اكبر شبكة في العالم للنظام المصرفي الالكتروني مستعدة لمنع البنك المركزي الايراني من استخدام شبكتها لتحويل الاموال. وادلى المساعد بهذه التصريحات بعد تلقي معلومات من شبكة سويقت التي تتخذ من بلجيكا مقرا لها. ومثل هذه الخطوة من جانب سويقت او جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك ستمنع طهران من ارسال اوامر دفع اليكترونيا حول العالم وتعطي الغرب وسيلة اخرى في جهوده لمنع ايران من صنع اسلحة نووية. وتؤكد طهران ان برنامجها النووي لاغراض سلمية تماما. وتحت ضغوط من الولايات المتحدة لمنع البنوك الايرانية من استخدام شبكتها العالمية قالت سويقت انها مستعدة لوقف التعاملات الايرانية. وسيؤدي طرد البنك المركزي الايراني الذي يعمل كمكتب مقاصة لعائدات النفط الايرانية الى وقف اقوى وسيلة لايران لنقل الاموال اليكترونيا. وفرضت الولايات المتحدة بالفعل عقوبات على اكبر بنوك ايرانية مملوكة للدولة وتستعد لمعاقبة دول ومؤسساتها اذا استمرت في التعامل مع البنك المركزي الايراني. وربما توافق حكومات الاتحاد الاوروبي خلال الاسابيع المقبلة على قواعد ابعاد البنوك الايرانية من شبكة سويقت وهي اجراءات قالت سويقت انها تنتظرها من اجل وقف البنوك الايرانية.

المصدر: رويترز

انكماش قطاع الخدمات في منطقة اليورو

شهد قطاع الخدمات في منطقة اليورو نموا سلبيا مفاجئا في شهر فبراير مما يزيد المخاوف من ركود اقتصادي. وجاءت نتائج مسح لمؤشر مديري مشتريات الخدمات عند 49.4 نقطة مقابل 50.4 نقطة في يناير واي قراءة للمؤشر اقل من 50 نقطة تعد انكماشيا. كذلك استمرت معاناة قطاع التصنيع في دول اليورو مع ارتفاع مؤشر مديري مشتريات القطاع الى 49 نقطة من 48.8 نقطة في يناير، ليظل للشهر السابع على التوالي اقل من 50 نقطة. ولم يتغير مؤشر مديري مشتريات انتاج المصانع عن 50.4 نقطة، الا ان الطلبات الجديدة تراجعت للشهر التاسع على التوالي. وشهد المؤشر لقطاعي التصنيع والخدمات لالمانيا، التي تعد القوة الاقتصادية الدافعة لمنطقة اليورو، انكماشيا كذلك. وعلى العكس شهد المؤشر لقطاع التصنيع في فرنسا نموا بسبب تحسن الصادرات بينما انخفض المؤشر لقطاع الخدمات من 52.3 الى 50.3 نقطة.

المصدر: BBC Arabic

انكماش الاقتصاد الالماني 0.2% في الربع الاخير

أظهرت بيانات انكماش الاقتصاد الالماني 0.2 ب% في الربع الاخير من العام السابق بسبب تباطؤ الصادرات والاستهلاك الخاص لكن محللين توقعوا عودة الزخم لاكبر اقتصاد في أوروبا مرة أخرى هذا العام. وأكدت البيانات المعدلة موسميا التي أصدرها مكتب الاحصاءات الالماني تقديرات سابقة وأظهرت أن التجارة والاستهلاك الخاص خصما 0.3 ب% و 0.1 ب% على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي. وهبطت الصادرات 0.8 ب% في الربع الاخير بعد نموها 2.6 ب% في الشهور الثلاثة السابقة. وعزا المحللون ذلك الى ضعف الطلب من منطقة اليورو التي تعاني من أزمة ديون سيادية. وكان الاقتصاد الالماني الذي تقوده الصادرات قد نما 0.6 ب% في الربع الثالث. ويتوقع اقتصاديون الان أن يشهد اقتصاد البلاد ركودا في الربع الاول من 2012 قبل أن يتعافي اعتبارا من الربع الثاني مع انتعاش الاستهلاك الخاص. لكن البيانات أظهرت أن الاستثمارات عززت الاقتصاد في الربع الاخير من 2011 خاصة الاستثمارات في قطاع التشييد التي ارتفعت 1.9 ب% وأضافت 0.2 نقطة مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي.

المصدر: رويترز

منطقة اليورو تعاني الركود في النصف الأول من عام 2012

توقعت المفوضية الأوروبية حدوث ركود في اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.3 في % في النصف الأول عام 2012. وكانت المفوضية الأوروبية توقعت في نوفمبر الماضي أن يحقق الاقتصاد الأوروبي نموا بمعدل 0.5 في %. وأضافت المفوضية أن " من المتوقع أن يمتد تعثر جهود الإنعاش الاقتصادي التي شهدتها أوروبا في أواخر عام 2011 إلى الربعين الأولين من عام 2012 الجاري". لكن المفوضية قالت إن دول منطقة اليورو البالغ عددها 17 دولة ستعاني فقط من ركود "معتدل"، مضيفة أن هناك مؤشرات على استقرار منطقة اليورو. ومن جهة أخرى، ارتفع اليورو الى أعلى مستوى خلال شهرين ونصف الشهر أمام الدولار يوم الخميس بعد أن تجاوزت نتائج مسح معهد ايفو الالماني ثقة الشركات التوقعات وعززت الامال في أن ينجو أكبر اقتصاد في اوربا من الركود. وقفز اليورو الى 1.3330 دولار مسجلا أعلى مستوى منذ 12 ديسمبر/ كانون الاول على منصة التداول الالكتروني اي.بي.اس وكان قد بلغ 1.3297 دولار قبل اعلان نتائج المسح. واستقرت الاسهم الأوروبية في التعاملات المبكرة يوم الخميس وسط تباين في نتائج القطاع المصرفي، اذ قفزت أسهم بنك ناتيكس الفرنسي بعد أن أعلن عن نتائج فاقت التوقعات فيما هبطت أسهم كوميرتسبنك الالماني جراء تضرر نتائجه بأزمة ديون منطقة اليورو. وصعدت أسهم ناتيكس 3.9 ب% بعد أن تجاوزت نتائجه توقعات المحللين بينما هبطت أسهم كوميرتسبنك 7.7 ب% مع تضرر نتائجه في الربع الاخير بخفض قيمة ديون يونانية. وقال البنك ان المخاوف المتعلقة بمنطقة اليورو لا تزال تمثل تهديدا. وقال أندرو وليامز المدير لدى صندوق رويال لندن لادارة الاصول "الامر لا يزال في بدايته.. تخفض البنوك قيمة الديون في ميزانياتها العمومية لمنحها نسبة أقوى في كفاية رأس المال وهو الشيء الصحيح بالرغم من أنه يعني عائدات أقل في الامد الطويل." وبحلول الساعة 08.17 بتوقيت جرينتش استقر مؤشر يورو فرست 300 لكبرى الاسهم الأوروبية عند 1077.02 نقطة وهبط كل من مؤشر فاينانشال تايمز البريطاني وداكس الالماني 0.1 في % فيما انخفض مؤشر كاك الفرنسي 0.2 ب% في مستهل التعاملات

المصدر: BBC Arabic

26 فبراير 2012

مصادر بصناعة النفط: صادرات السعودية قفزت مؤخرا الي 9 ملايين ب/ي

زادت السعودية صادراتها النفطية بشكل حاد في الاسبوع المنصرم وعرضت امدادات اضافية على أكبر زبائنها في العالم فيما قالت مصادر بصناعة النفط انها محاولة فيما يبدو لكبح صعود اسعار الخام. وقالت ثلاثة مصادر ان صادرات السعودية قفزت الي أكثر من 9 ملايين برميل يوميا الاسبوع الماضي مقارنة مع متوسط بلغ حوالي 7.5 مليون برميل يوميا في يناير كانون الثاني. وقال احد المصادر "أرقام التصدير تلك موثوق بها لكنها تشير الي اسبوع واحد فقط ولهذا فانها لا تقول لك هل سيبقون عند هذه المستويات." وقال مصدر اخر "الصادرات قد تنتفخ لاسبوع لكن هذا رقم تصدير غير معتاد." ولم يرد مسؤولون نفطيون سعوديون على طلبات للتعقيب. واذا كان للسعودية أن تبقى صادراتها النفطية عند 9 ملايين برميل يوميا فان ذلك سيعني انتاجا قدره 11 مليون برميل يوميا وهو مستوى قياسي لاكبر منتج في منظمة اوبك ويزيد باكثر من مليوني برميل يوميا عن متوسط الانتاج في الشهر الماضي. ويبلغ حجم الاستهلاك المحلي في السعودية حاليا حوالي مليوني برميل يوميا. وتظهر استطلاعات للصناعة ان الرياض ضخحت حوالي 9.75 مليون برميل يوميا في يناير. وتشير بيانات التصدير للاسبوع المنصرم الي ان المبيعات الي اسيا قفزت الي 6 ملايين برميل يوميا وان الصادرات المتجهة الي الولايات المتحدة قاربت 1.5 مليون برميل يوميا وهو أعلى مستوى في ثلاثة اعوام. وقال احد المصادر انه يبدو ان الرياض تسعى "للتأثير على الاسعار" بعرض كميات اضافية من النفط. وصعد سعر خام القياس الاوروبي مزيج برنت يوم الجمعة الي مستوى مرتفع جديد في تسعة اشهر قرب 125 دولارا للبرميل مع اتجاه مشتري النفط الايراني في اوروبا واسيا الي خفض وارداتهم والبحث عن امدادات بديلة بسبب العقوبات المالية. وسجل اسعار برنت باليورو هذا الاسبوع مستوى قياسي مرتفعا جديدا قرب 94 يورو للبرميل. وستطبق دول الاتحاد الاوروبي -التي استوردت حوالي 700 ألف برميل يوميا من النفط الايراني واخر العام الماضي- حظرا على النفط الايراني في الاول من يوليو.

المصدر: رويترز

مصر.. "سوميد" يمكنه نقل نفط الخليج إذا أغلق "هرمز"

كشف رئيس الهيئة العامة المصرية للبترول، أن خط سوميد لنقل البترول من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، لديه القدرة على تلبية نسبة كبيرة من عمليات نقل البترول من مناطق إنتاجه الرئيسية في منطقة الخليج العربي في حال إقدام أي قوى على إغلاق مضيق هرمز. وأكد في تصريحات للصحف إن خط سوميد مصمم على نقل كميات ضخمة من خام البترول بتكلفة تعد الأقل في المنطقة العربية. وأشار إلى أن النقل عبر الخط يعتبر أقل تكلفة في نقل الخام، حيث بلغ ٣,١٤ جنيه للطن المترى بنسبة تقل نحو ٣,٧٥% عن المتوسط العام، لافتا إلى أن ذلك يرجع لنقله البترول الخام دون تصنيع، فيما تبلغ طاقته للنقل ١١٧ مليون طن مترى سنويا. ويمتد خط سوميد الملوك للشركة العربية لأنابيب البترول، التي تساهم فيها شركات من مصر والإمارات والكويت والسعودية وقطر، من العين السخنة على خليج السويس إلى سيدى كير على ساحل البحر المتوسط بالإسكندرية وهو يمثل بديلا لقناة السويس لنقل البترول من منطقة الخليج العربي إلى ساحل البحر المتوسط. كان أعضاء بمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول "أوبك" قد بحثوا، خلال اجتماعهم أمس الأول بالقاهرة، مشروعات خطوط أنابيب للنفط والغاز في المنطقة.

المصدر: العربية نت

السعودية تعزم بناء 20 ألف وحدة سكنية في 36 مدينة هذا العام

أعلنت وزارة الإسكان السعودية أنها تعزم بناء 20 ألف وحدة سكنية موزعة على 36 مدينة خلال العام الجاري، والبدء بتنفيذ 11 مشروعاً كبيراً في ست مناطق تتوزع على الرياض وعسير ومكة والمدينة وتبوك والشرقية. وقالت الوزارة في بيان لها نشرته صحيفة "الاقتصادية" أمس على موقعها الإلكتروني إنها تعمل حالياً على تنفيذ 26 مشروعاً و22 مشروعاً آخر تحت إجراءات الطرح لدى الوزارة، فيما تدرس تصاميم سبعة مشروعات، ليلبلغ إجمالي المشروعات 66 مشروعاً. كان العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز وجه العام الماضي ببناء 500 ألف وحدة سكنية للمواطنين في مختلف أنحاء المملكة للقضاء على مشكلة السكن، وتم تخصيص مبلغ 250 مليار ريال من فائض ميزانية العام الماضي لتنفيذ هذا المشروع. إلى ذلك قررت تركيا إيقاف رسوم الإغراق ضد منتجات شركات البتروكيماويات السعودية في السوق التركية. ونقلت صحيفة "الاقتصادية" السعودية عن مصادر تركية رفيعة أن تركيا أوقفت دعاوى الإغراق التي تقدمت بها بعض الشركات التركية ضد بعض منتجات البتروكيماويات السعودية، مشيرة إلى أن الأيام الأخيرة شهدت مفاوضات مستمرة بين الجانبين تمخض عنها تنازل الشركات التركية عن الدعاوى التي قدموها ضد المنتجات السعودية. وأضافت المصادر: "نحن متفائلون بمستقبل العلاقات التجارية والاقتصادية مع السعودية وننظر بإيجابية لأي مشكلات قد تواجه قطاعي الأعمال في البلدين". وكانت شركات تركية تقدمت بشكوى ضد منتجات سعودية اتهمتها بالإغراق في وقت سابق من عام 2011. ونجحت السلطات السعودية مؤخرا في مواجهة قضايا الإغراق في بعض الأسواق الخارجية منها الهند والصين ودول الاتحاد الأوروبي. وكانت المملكة قد أجرت مباحثات مستفيضة مع الجانب التركي في حزيران/يونيو 2010 بغرض بحث الرسوم التي طالبت شركات تركية بفرضها على منتجات بتروكيماوية سعودية، حيث تركزت المباحثات على الرسوم التي تم فرضها من قبل السلطات التركية على صادرات المملكة من المنتجات البتروكيماوية، وأهمية إعادة النظر في الطريقة التي تم من خلالها احتساب تلك الرسوم.

المصدر: يو.بي.أي

26 فبراير 2012

50% ارتفاعاً في طلبات شركات أوروبية للاستثمار في الإمارة - توقع نمو الاستثمارات الأجنبية في دبي 10%

كشف مكتب الاستثمار الأجنبي في دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، عن وجود زيادة في طلبات الاستثمار التي تقدمها شركات أجنبية من دول أوروبية، مثل: ألمانيا، وسويسرا، والنمسا، وبريطانيا، للتعرف الى البيئة الاستثمارية في دبي، ملاحظاً خلال دراسة أجراها بالتعاون مع مؤسسة «كرامر سالاميان» للمحاماة، ارتفاعاً في طلبات الاستثمار الأجنبي بنسبة 50% خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأضاف أن مبادرة التعاون مع مؤسسة «كرامر» تأتي في إطار حرصه على تعريف المستثمرين في العالم بمكامن القوة التي تتمتع بها الإمارة، مثل الموقع الاستراتيجي، والقرب من الأسواق العالمية، والنظم والتشريعات الاقتصادية المرنة، والبنية التحتية الأكثر تطوراً في المنطقة. متوقعاً نمو الاستثمارات الأجنبية في الإمارة 10% العام الجاري.

المصدر: الامارات اليوم

«الاقتصاد» تقدم تسهيلات جديدة إلى الشركات الأجنبية في الدولة

بدأت وزارة الاقتصاد في تنفيذ استراتيجية جديدة، تتضمن حوافز تشجيعية وتسهيلات تستهدف زيادة عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدولة، والحفاظ على استمرارية بقائها، تتمثل في سرعة إنجاز المعاملات، وتجميد قيد الشركات المتعثرة، ومعاملة الشركات الملتزمة بقوانين الدولة، شركات كبرى، ومنحها أولوية في إنجاز معاملاتها. وأفادت الوزارة بأن عدد الشركات الأجنبية وفروعها في الدولة خلال عام 2011 وصل إلى 3068 شركة وفعراً بزيادة تبلغ 8% مقابل عام 2010، و48% خلال خمس سنوات. قال مدير إدارة التسجيل التجاري في وزارة الاقتصاد، أحمد الحوسني، إن «الوزارة حريصة على سرعة إنجاز معاملات الشركات، سواء الجديدة أو المسجلة لديها»، وأوضح أن «من بين التسهيلات التي أقرتها الإدارة، أنها أجازت للشركات الأجنبية المتعثرة بسبب تراجع حجم الأعمال عالمياً، تجميد قيدها في الدولة لمدة ثلاث سنوات، برسوم تراوح بين 20 و30 ألف درهم، على أن تعاود نشاطها مرة أخرى حال رغبتها في ذلك»، مؤكداً أن «التجميد يوفر على الشركة الأجنبية أكثر من 45 ألف درهم تتحملها في حالة طلب إلغاء النشاط، فضلاً عن أن إعادة النشاط مرة أخرى يستلزم وقتاً ومصروفات إدارية، نظراً لمعاملة طلب إعادة النشاط، طلب ترخيص جديد، ويرفق به المستندات المطلوبة كافة للشركات حديثة الإصدار، ويتم منح المنشأة رقم قيد جديداً. وأوضح الحوسني أن «الرسوم المطلوبة على معاملات الشركات الأجنبية وفروعها العاملة في الدولة، لطلب الاندماج أو البيع لا تجاوز في حددها الأعلى 15 ألف درهم، فيما تراوح رسوم معظم طلبات الشركات الأجنبية بين 100 درهم و10 آلاف درهم حداً أقصى»، مضيفاً أن «الغرامات المفروضة على بعض الشركات نتيجة تأخرها في إنجاز معاملاتها تراوح بين 100 و1000 درهم، وهي رسوم تنافسية مقارنة بدول مجاورة». وأضاف الحوسني بأن «أهم التحديات التي تواجهها الإدارة في المرحلة الراهنة تتمثل في جذب مزيد من الشركات للعمل في الدولة، فضلاً عن الانتهاء بشكل سريع من أتمتة الخدمات التي تقدمها الإدارة، وجعلها إلكترونية تماماً، بعد أن تم الربط مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص بالاسم التجاري، والتراخيص الاقتصادية، وفقاً لمشروع السجل المركزي الموحد، وتعزيز قواعد البيانات ذات العلاقة»

المصدر: الامارات اليوم

623.5 مليار درهم تحويلات مالية بين البنوك - 5.3 مليارات درهم قيمة شيكات مرتجعة خلال يناير الماضي

بلغت قيمة الشيكات المرتجعة في القطاع المصرفي خلال يناير الماضي 5.3 مليارات درهم، لعدد 130.9 ألف شيك، تمثل نسبة 5.4% من إجمالي الشيكات المقدمة للمقاصة، مقابل 4.9 مليارات درهم، لعدد 144.4 ألف شيك، تمثل نسبة 5.4% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة في يناير، 2011، بتراجع في عدد الشيكات بلغت نسبته 7.5%. وأظهرت إحصاءات أصدرها المصرف المركزي، أمس، أن القيمة الإجمالية للشيكات التي قدمت للمقاصة خلال يناير الماضي بلغت 99.6 مليار درهم، لعدد 2.4 مليون شيك، مقابل 91.5 مليار درهم لعدد 2.4 مليون شيك خلال يناير، 2011، بارتفاع قيمته ثمانية مليارات درهم، وبنمو 8.7%، وزيادة طفيفة في العدد بلغت 6990 شيكاً بنمو 0.29%. ووفقاً لإحصاءات «المركزي»، فإن القيمة الإجمالية للشيكات التي قدمت لمقاصة الشيكات في الدولة خلال عام 2011، البالغ عددها 28.5 مليون شيك، بلغت 1.22 تريليون درهم، في حين بلغت قيمة الشيكات المرتجعة بالقطاع المصرفي خلال العام الماضي، البالغ عددها 1.58 مليون شيكاً، نحو 55.3 مليار درهم، تمثل نسبة 4.54% من إجمالي القيمة، و5.55% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة. وأوضحت الإحصاءات أن القيمة الإيداعات النقدية في المصرف المركزي خلال يناير الماضي بلغت 16.7 مليار درهم مقابل 14.4 مليار درهم في يناير، 2011، بارتفاع بلغت قيمته 2.3 مليار درهم بنمو 16.7%، فيما بلغت قيمة المبالغ النقدية التي تم سحبها من المصرف خلال الفترة ذاتها 17.1 مليار درهم، مقابل 13.43 مليار درهم في يناير، 2011، بارتفاع 3.7 مليارات درهم، ونمو 27.6%. وأوضحت الإحصاءات أن القيمة الإجمالية للإيداعات النقدية في المصرف المركزي خلال العام الماضي مكتملاً بلغت 214.9 مليار درهم، فيما بلغت القيمة الإجمالية للمبالغ النقدية التي تم سحبها من المصرف خلال الفترة ذاتها 215 مليار درهم. وسجلت التحويلات بين البنوك خلال يناير الماضي 623.5 مليار درهم لعدد 153 ألف عملية تحويل.

المصدر: الامارات اليوم

26 فبراير 2012

"المركزي" يرفع القيود على توزيعات الأرباح

رفع المصرف المركزي القيود على توزيعات الأرباح النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011. وأرسل المصرف المركزي موافقته على توزيعات الأرباح لمعظم البنوك الوطنية من بينها توزيعات نقدية تجاوزت نسبة 50% من الأرباح. وكان المركزي الزم البنوك عامي 2009 و2010 بتقييد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين بحيث لا تتعدى 50% من الأرباح، وذلك بهدف تمكين البنوك من دعم مراكزها المالية بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من العام 2008. وأكد المركزي في خطاب الموافقات للبنوك ان النشاط الاقتصادي في الدولة في تحسن واستطاع تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية بنجاح. كما طلب المركزي من البنوك في الوقت ذاته الاستمرار في اتباع سياسات الحيطة والحذر خوفاً من حدوث تداعيات جديدة تؤثر في السوق المحلي خاصة في ظل الاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية وعلى رأسها منطقة اليورو مؤكداً تحمل البنوك المسؤولية الكاملة في إدارة سيولتها ومشهداً على ضرورة إدارة هذه السيولة بالشكل الصحيح بما يخدم القطاع المصرفي والاقتصادي. كما طالب المركزي بضرورة تحري الدقة في الائتمان وعدم التوسع بشكل مفرط كما في مرحلة الطفرة بحيث لا تتحول هذه القروض إلى ديون مشكوك في تحصيلها. ومن المتوقع ان يقابل قرار المركزي بأصداء ترحيبية واسعة تنعكس إيجاباً على الأسواق والمساهمين الذين يرون في التوزيعات استرداد لجزء من خسائر العام الماضي الأمر الذي سيزيد السيولة في أسواق المال ويدفعها إلى مزيد من التحسن الذي تشهده منذ أسبوعين. وقد طرحت قضية التأخر في الإعلان عن ضوابط التوزيعات في نهاية الشهر الماضي حيث طالب مصرفيون وخبراء ماليون المصرف المركزي بضرورة الإعلان عن اللوائح التي يصدرها حول ضوابط توزيعات الأرباح من قبل البنوك.

المصدر: الخليج

بحث تطبيق الميزانية الصفرية على مستوى امارات الدولة

يبحث مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية مع الحكومات المحلية تطبيق نظام الميزانية الصفرية على مستوى الإمارة الواحدة على غرار ما قامت به الحكومة الاتحادية في ميزانيتها السنوية، وبحسب الناطق الرسمي باسم المجلس، فإن اقتراح المجلس في هذا الإطار وجد اهتماماً كبيراً لدى الحكومات المحلية وأبدى المسؤولون الماليون في هذه الحكومات تجاوباً تجاهه. ينطوي نظام الميزانية الصفرية على توزيع جميع موظفي المؤسسات الحكومية على الأنشطة بالشكل الصحيح، كما يهدف النظام إلى تحقيق توفير في ميزانية كل مؤسسة بنسبة تتراوح بين 3-5% سنوياً من خلال رفع كفاءة الإنفاق، مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية تحقيق هذه المؤسسة للأهداف المطلوبة أو المحددة وفق استراتيجية الحكومة. وقد بدأت الإمارات تطبيق نظام الميزانية الصفرية على ميزانيتها الاتحادية، منذ العام الماضي، لتشمل ثلاث سنوات تمتد بين 2011 و2013، وقد بلغت تقديرات هذه الميزانية نحو 122 مليار درهم، خصصت منها 41 ملياراً للأول و8.41 ملياراً للعام الجاري، وتقدر حصة المشاريع التنموية الاتحادية من الميزانية الاتحادية بمبلغ 2.10 مليار درهم مقسمة على 3 سنوات. وبحسب الناطق الرسمي إن مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية يجتمع مع المسؤولين الماليين في الحكومات المحلية أربع مرات في العام، ويبحث معهم كافة قضايا وجوانب السياسات المالية المتعلقة بحكوماتهم، وذلك في إطار تنسيق العمل وتوحيد معاييرهم وفق أفضل المعايير الدولية المتبعة في هذا المجال، ومن ضمن هذه القضايا أو الجوانب الإنفاق الحكومي وقطاعات الميزانية وطبيعتها أو نظامها. ونوه إلى أن المجلس يعكف حالياً على إعداد دليل للإحصاءات المالية الحكومية، يستند إلى دليل المحاسبة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، بهدف التنسيق مع الدوائر المالية المحلية بإمارات الدولة لتوحيد معايير إعداد بيانات الحسابات الختامية وميزانية الحكومة الاتحادية وميزانيات الحكومات المحلية والجهات المستقلة الملحقة، وكذلك الحسابات الختامية للدوائر المالية المحلية.

المصدر: الخليج

المخصصات تستقطع 15 ملياراً من أرباح البنوك الوطنية

قامت البنوك الوطنية بتجنيب مخصصات بلغت 6.14 مليار درهم للسنة المالية المنتهية في 2011 مقابل 14 مليار درهم عن عام 2010 أي بزيادة 600 مليون درهم ما يعكس استمرارية البنوك في اتباع سياسة متحوطة. وأظهر تحليل أجرته "الخليج" أن المخصصات استقطعت 6.14 مليار درهم أي ما نسبته 42% من إجمالي الدخل والبالغ 6.34 مليار درهم حيث بلغ صافي الأرباح بعد تجنيب المخصصات ل 16 بنكاً وطنياً 20 مليار درهم. سجل بنك الإمارات دبي الوطني أعلى حجم مخصصات بواقع 97.4 مليار درهم في العام 2011 مقابل 5.3 مليار درهم في 2010 تلاه بنك أبوظبي التجاري ب 39.2 مليار درهم مقابل 3.2 مليار درهم وبنك الخليج الأول 1.55 مليار درهم مقابل 1.63 مليار درهم وأبوظبي الوطني 1.49 مليار درهم مقابل 1.2 مليار درهم والمشرق 1.19 مليار درهم مقابل 1.76 مليار درهم وأبوظبي الإسلامي 821 مليون درهم مقابل 749 مليون درهم والاتحاد الوطني 3.783 مليون درهم مقابل 3.482 مليون درهم ودبي التجاري 512 مليون درهم مقابل 4.554 مليون درهم ورأس الخيمة الوطني 301 مليون درهم مقابل 7.269 مليون درهم وبنك الشارقة 215 مليون درهم مقابل 4.75 مليون درهم والفجيرة 3.113 مليون درهم مقابل 3.205 ملايين درهم والاستثمار 3.103 مليون درهم مقابل 4.89 مليون درهم والعربي المتحد 5.70 مليون درهم مقابل 3.19 مليون درهم وأم القيوين 1.62 مليون درهم مقابل 2.94 مليون درهم والشارقة الإسلامي 20 مليون درهم مقابل 4.31 مليون درهم ومصرف عجمان 9.15 مليون درهم مقابل 5 ملايين درهم. وقال مصرفيون ان البنوك تسعى من تجنيب المخصصات إلى الحفاظ على قوة ملاءمتها المالية وعدم تعرضها إلى أي أزمات إذا تحولت الديون المتعثرة إلى ديون رديئة أو معدومة. وأكدوا أن هذه المخصصات ستدفع مستقبلاً إلى زيادة أرباح البنوك إذا تم تحصيل أي ديون متعلقة بها لأنها تضاف إلى خاتمة الأرباح مباشرة.

المصدر: الخليج



26 فبراير 2012

مفهوم الموازنة الصغرية

هناك تعريفات كثيرة حول مفهوم الموازنة الصغرية، كل تعريف منها حاول أن يصف جانباً من جوانب هذا النوع من الموازنة و هي كالتالي : عرفها Phyrر بأنها "عملية تخطيط وموازنة تتطلب من كل مدير أن يبرر مطالب موازنته الإجمالية بالتفصيل من نقطة الأساس (لذا فإنها أساس صفري)، وعليه أن يبرر لماذا يجب أن ينفق أبه أموال على الإطلاق، إن هذا المدخل يتطلب أن يتم تحديد جميع الأنشطة ووصفها في مجموعات قرار. والتي يتم تقييمها عن طريق تحليل منتظم ثم ترتيبها طبقاً لأهميتها".

الموازنة العامة الصغرية أسلوب يدور بصفة أساسية حول إذا كان من الضروري الاستمرار في القيام بنشاط معين، أم أن هذا النشاط ليس له ضرورة، وبالتالي يجب إلغاؤه كلية وذلك بدل من التساؤل عن قيمة ما نحتاجه من أموال لأداء نشاط معين في السنة القادمة، وبالإضافة إلى ذلك فإن نظام موازنة الأساس صفر يحاول أن يحدد الحد الأدنى من الموارد المالية اللازمة للإنفاق على نشاط معين، وبذلك يفترض أن هناك أنشطة لم تعد لها فاعلية، ولم يعد لها صلة بأهداف الجهة الإدارية ويعنى ذلك أن هناك موارد مالية يجب إعادة توزيعها على الاستخدامات المختلفة، مما يترتب أو ينتج عنه إما تخفيض أو إلغاء نفقات نشاط معين أو إعطاء مرونة أكبر للإدارة في حسن استخدام الموارد المالية المتاحة حالياً.

الموازنة الصغرية "هي عملية تخصيص للموارد بحسب النتائج المتوقعة، وهي عملية هيكلية و منظمة إلى مدى بعيد تتطلب من كل مدير أن يبرر الاعتمادات التي يطلبها بأكملها (وليس مجرد الزيادة في الاعتمادات عن السنة السابقة) بصورة تفصيلية، ويتم توصيف الاعتمادات المطلوبة عن طريق تحديد النشاطات و العمليات التي سيتم القيام بها، و يشار إلى النشاطات والعمليات باسم (مجموعات القرار)، وهذه المجموعات القرارية يتم تحليلها و تقييمها بصورة منظمة و أخيراً ترتيبها تفضيلاً حسب أهميتها.

كذلك عرفت **الموازنة الصغرية** بأنها بمثابة أداة تخطيط ورقابة تعمل على الربط بين أهداف المشروع و بين مختلف الأنشطة عن طريق بلورة هذه الأهداف في صورة خطط و برامج أداء و تتطوي هذه الأداء بصدد تخطيط الأنشطة على إجراءات تم بمقتضاها تخصيص الموارد المادية والبشرية المتاحة، بالارتكاز على تحليل التكاليف والمنافع المرتبطة بهذه الأنشطة، بما يكفل تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، كما أنها تتطوي بصدد الرقابة على أنشطة المشروع على متابعة الأداء الفعلي للتأكد من توافقه مع الخطط و برامج الأداء المستهدفة، و توجيه اهتمام الإدارة نحو الانحرافات التي قد تستلزم اتخاذ إجراءات تصحيحية، وهي بذلك تعمل على ترشيد استخدام ما يتاح للأنشطة من موارد .

عرفها مؤتمر الأمم المتحدة لدراسة مشاكل الإدارة والموازنة في الدول النامية، والذي عقد في سبتمبر 1967 بالاندنرك، أنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية والأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فاعلية مستويات النفقات الجارية المعتمدة وفقاً لهذه الاعتبارات.

يُعرفها Lester R. Bittel نظام الأساس الصغري لإعداد الموازنة بأنه نظام لتخطيط و إعداد الموازنة وذلك بداية من نقطة الصفر كما لو كان المشروع بادئ في النشاط لأول مرة و بحيث تتطلب من مدير الجهة الحكومية أن يقوم بتبرير حاجة الموازنة تفصيلاً، فيضع نظام الأساس الصغري على المدير عبء القيام ببيان مبررات إنفاقه لأي أموال كذلك كيف يؤدي وظيفته بطريقة أحسن بالموارد المتاحة و يستلزم ذلك الأسلوب أنه يجب أن يتم : تحييد الأنشطة في حزم قرار و التي تربط بين المدخلات و المخرجات. ثم تقييم كل منها بعد أن يتم عمل تحليل منتظم لها . ثم يتم ترتيب كل منها في نظام من الأداء حسب أهميتها النسبية.

و يذكر Garrison أن **الموازنة الصغرية** تتطلب من مدير الجهة الحكومية أن يبدأ من الصفر في كل سنة أو أن تبرر كل التكاليف كما لو كان البرنامج بعد لأول مرة، و يقصد بالتبرير أن ليس هناك تكلفة مستمرة بطبيعتها وإنما عليه أن يبدأ من نفس البداية كل سنة (بالصفر)، و يقدم تبريراً لكل التكاليف المقترحة بالموازنة بغض النظر عن نوعية هذه التكاليف، و يتم عمل ذلك من خلال سلسلة من "مجموعات القرار" تمكن من ترتيب كل الأنشطة في الإدارة أو القسم طبقاً لأهميتها النسبية ، بداية من تلك الأنشطة التي يعتبرها المدير أكثر أهمية إلى تلك الأقل أهمية ، وهذا يسمح للإدارة العليا بتقييم كل مجموعة قرار بشكل منفصل وإعادة النظر في المناطق التي تبدو أقل أهمية.



26 فبراير 2012

مما سبق يمكن القول أن الموازنة الصغرية تعتبر فلسفة تتميز عن الموازنة التقليدية في أنها تستند إلى فكر علمي منطقي متقدم يساعد على توفير أفضل الظروف للإبداع والابتكار والتخلص من الروتين الحكومي وذلك من خلال ممارسة التقييم والمراجعة المستمرة للقرارات الإستراتيجية للإدارة الحكومية والتكيف مع الظروف غير المستقرة والمعاكسة. ولقد اختلفت وتعددت تفسيرات الموازنة الصغرية، ففي حين تفسر على أنها تطوير لمدخل "الإدارة بالأهداف" الذي اتبعته الشركة الأمريكية Texas Instruments لفترة طويلة، تفسر أيضاً على أنها تأخذ الاتجاه العكسي للموازنة التقليدية فبدلاً من تحديد إجمالي التكاليف المقدر للفترة القادمة ثم توزيعها على الاستخدامات المختلفة فإنها تبدأ بمراجعة وتقييم البرامج المختلفة وقبولها على أساس كفاءتها وفعاليتها ثم إعداد الموازنة والوصول إلى إجمالي التكاليف كنتيجة نهائية لعملية تحليل ومراجعة وتقييم البرامج على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة. وبالتالي أن جوهر الموازنة الصغرية يتلخص في محاولة ترشيد عملية إعداد الموازنة بتدعيم دورة الموازنة بنظام يكون من شأنه :

المعاونة في تخصيص موارد الحكومة

المساعدة في تعظيم الرفاهية الاجتماعية التي تعتمد على ما يعرف بوضع Pareto الأمثل وبعبارة أخرى، أنها أسلوب عمل يساعد متخذي القرارات للوصول إلى المزج المناسب الذي يحقق أكبر إشباع لاحتياجات المجتمع وتحقيق رغباته. فالموازنة الصغرية ما هي إلى أداة - شأنها شأن الموازنات الأخرى - تعاون أو تساعد وليست صندوقاً مغلقاً Black Box يحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. وبصفة عامة، تفسر الموازنة الصغرية على أنها عملية التخطيط والتشغيل وإعداد الموازنة بصورة تفصيلية بحيث تلقى على عاتق كل مسئول مهمة تبرير الموارد المطلوب تخصيصها لبرامجه بحيث يبين لماذا يعتزم أن ينفق أي مال فهو لا يطالب فقط بتبرير الزيادة على السنة السابقة ولكنه مطالب بتبرير أي عمل أو نشاط يخطط لإنجازه ثم الصفر Justify from Zero بافتراض أن اعتماده في الموازنة السابقة كان صفراً. ويتضح مما سبق أن :

- أ- الموازنة الصغرية لها فلسفة متميزة تعتمد منهج وأسس ومبادئ التخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات.
 - ب- لفظ الصغرية لا يعني إنكار الجهود السابقة وعدم استمرارية البرامج والأنشطة و مع عكسه ذلك من آثار سلوكية سلبية، وإنما القصد هنا هو مراجعة وتقييم كل شئ. وبالطبع فإن هذه العملية تعتمد على البيانات والمعلومات التاريخية للفترات السابقة.
 - ج- لفظ الصغرية لا يعني التكرار للمجهودات السابقة في مجال الموازنة حيث أن الموازنة الصغرية جاءت كتطور منطقي لما سبقها من تطورات لأن التطور عملية تراكمية.
 - د- عملية المراجعة والتقييم تشمل جميع الأنشطة سواء كانت ضمن برامج جديدة أو برامج قائمة فعلاً.
 - هـ- التقييم وترتيب الأولويات (المفاضلة) لا تتم لكل برنامج على حدة وإنما تتم لكل مجموعة قراره.
- وتمثل هذه الموازنة الصغرية بهذا المعنى أداة تخطيطية و رقابية تنتهج أسلوباً متميزاً في المراجعة والتقييم المستمر للبرامج والأنشطة الحكومية و تنسجم تماماً مع الأصول و المبادئ العلمية لعملية اتخاذ القرارات. كذلك فإنها تقدم منهجاً علمياً في التخطيط الإستراتيجي و التكتيكي و التشغيلي للأنشطة و لبرامج الحكومية و الرقابة عليها، بالإضافة إلى ذلك، تعكس الاتجاهات الحديثة التي تتبنى استخدام الأسس والمبادئ التجارية والاقتصادية السليمة في مجال الإدارة الحكومية.

2- أهداف تطبيق الموازنة الصغرية :

- إن إعداد الموازنة الصغرية يتطلب مشاركة جميع مديري الجهات الحكومية في جميع المستويات الإدارية ، فضلاً عن أنه أسلوب يؤدي إلى ترشيد الإنفاق فهو كذلك نظام للإدارة، وبتطبيق هذا الأسلوب يمكن للجهة الحكومية تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي :
- 1-2 تحسين إعداد الخطط والموازنات: تتمثل الإيجابيات التي من الممكن أن تتحقق نتيجة تطبيق نظام الموازنة الصغرية بتحسين إعداد الخطط وموازنات الجهات الحكومية المختلفة، ويتم هذا التحسين عن طريق الآتي:



26 فبراير 2012

- فحص كل الأنشطة على أساس البداية من الصفر، وبالتالي تحديد البرامج التي يجب تنفيذها وتلك التي يجب استبعادها، مع تبرير جميع البرامج المقترحة، دون التأثير التام بالإنفاق والاعتمادات السابقة، وهذا يؤدي إلى زيادة فعالية تخصيص الموارد.
- اعتماد التخطيط كمرحلة أساسية في إعداد الموازنة، وكذلك إمكانية التحديد وبشكل سريع لأي نقص في فعالية التخطيط، أو التنسيق الضعيف بين الأنشطة المتشابهة في الوحدات التنظيمية المختلفة، وبالتالي إمكانية تصحيح هذه الحالات في الوقت المناسب.
- تحديد ازدواجية العمل في الوحدات التنظيمية قد ينتج عنه استبعاد أو تقليص لبعض الوظائف أو جعلها مركزية.
- إن تعريف الإدارة العليا بحجم العمل والتكاليف المقدر، يساعدها على القيام بإزالة أو تخفيض القيود المفروضة على المديرين التنفيذيين.
- عند معرفة مديري الوحدات الحكومية في جميع المستويات التنظيمية للمعلومات الأساسية والتحليل الناتج عن مجموعات القرار، وعملية الترتيب، سوف يكون هناك اقتناع من قبل المديرين بأن التحليل السليم قد تم إجراؤه من قبل الأنشطة المختلفة، عندها تستطيع الإدارة العليا التركيز بدرجة أكبر على مراجعة الأولويات المقترحة من كل وحدة تنظيمية، ووضع الأولويات بين الوحدات التنظيمية.
- عدم وجود نماذج تخطيطية ثابتة، وذلك لأنها تخضع للتعديل باستمرار، مما يؤدي إلى أن يتخلص المديرين من مشكلة الروتين أمام النماذج الثابتة. تربط موازنة الأساس الصفري كلا من الأهداف والخطط طويلة المدى بالموازنات، وتقوي إدراك الإدارة العليا.
- تمتلك الإدارة العليا مرونة كبيرة في إعادة تخصيص الموارد لما تسمح به من تحويلات في الموازنة فيما بين الإدارات نتيجة وجود مجموعات القرار المرتبة للأنشطة
- تربط بين التكاليف والعائد لكل برنامج أو نشاط، مما يساعد على التقييم الدقيق لها. مجموعات القرار التي يتم الموافقة عليها تمد الإدارة بأساس لموازنة تفصيلية، وتساعد على إيجاد نظام معلومات متكامل.

2-2- استمرار الايجابيات خلال عمليات تنفيذ الموازنة:

بعد الانتهاء من إعداد الموازنة وبدء تنفيذها، هناك العديد من الايجابيات تتحقق نتيجة إعداد الموازنة على الأساس الصفري خلال مدة التنفيذ تتمثل في : يصبح لدى مديري الجهات الحكومية رغبة بالاستمرار في عملية التقييم التفصيلية لعملياتهم والكفاءة الإنتاجية، وفعالية التكاليف، وليس فقط خلال دورة الموازنة ولكن أيضا خلال التنفيذ، فبالرغم من أن مفهوم الأساس الصفري لا يتطلب هذه الاستمرارية في التقييم إلا إنه يصبح من المؤلف لدى المديرين إجراء دراسات وتحسينات خلال التنفيذ. في حال كان ضرورياً خلال عام الموازنة إضافة عمل جديد غير متوقع في الموازنة التي تم الموافقة عليها، فإن مجموعات القرار ستساعد في تحديد تلك المصروفات الأخرى والتي يجب تخفيضها في هذا المجال. يتم تقييم المديرين خلال العام أو لا بأول بالنظر إلى الأهداف والأداء والعوائد التي تم تحديدها من قبل مجموعات القرار وبالتالي في موازنتهم. إن قائمة مجموعات القرار الموافق عليها والتي تم ترتيبها حسب الأولويات، يمكن استخدامها خلال عام الموازنة، باعتبارها نقطة بداية لتبين الأنشطة التي سوف تقلص، أو تلك التي سيتم توسيعها، إذا ما طرأ تغيير على مستوى حجم الإنفاق المسموح به. إمكانية التحديد وبشكل سريع لتلك النشاطات التي تتميز بضعف إدارتها، وتلك الإجراءات اللازمة لأغراض عمليات المتابعة، من خلال تنفيذ الموازنة الصفرية، وبذلك تتمكن الإدارة العليا من اتخاذ الإجراءات الضرورية المناسبة لتتغلب على هذه المشاكل.

2-3 تحسين كفاءة الإدارة والمديرين:

من ايجابيات الموازنة الصفرية في هذا المجال: تعتبر الموازنة الصفرية عملية تعليمية يمكن أن تساعد في تطوير فريق الإدارة . ترفع الروح المعنوية للمشاركين في إعداد الموازنة للشعور بحاجة الآخرين لآرائهم وخبراتهم مما يقود إلى درجة أعلى من التعاون الصادق تساعد في تخفيض عبء العمل على المدير بعد السنة الأولى من استخدامها، عندما تعاد الإدارات العليا على مفهومها الجديد ومنهجيتها، وتستخدمها كنظام في حل المشكلات واتخاذ القرارات تتدفق المعلومات الإدارية من المستوى الأدنى إلى الأعلى، مزودة الإدارة العليا بصورة عما يتم أو يمكن أن يتم على جميع المستويات مما يمكنها من تحقيق أفضل للأهداف .

26 فبراير 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية - حكومة دبي

